

اثار ادارة انعكاسات ميناء مبارك وميناء الفاو الكبير على ايرادات النفط العراقي
دراسة تحليلية للمدة (۱۹۹۵-۲۰۲۱)

۱. م. د محمد راضی جعفر^۱. م. موعد كاظم الاسدي^۲

۱. جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد

۲. جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد

ملخص البحث

كان العراق قد ارتبط بدولة الكويت بروابط الجوار الجغرافي، فضلا عن علاقات القربى والنسب و اللغة المشتركة والدين. اذ ان التعامل التجاري والاقتصادي والاداري بين الدولتين الجارتين قبل حكم النظام البائد كان ذو حركة طبيعية جيدة، فالكويت استندت في معظم الجوانب المتعلقة بالغذاء على الاقتصاد العراقي الريعي، فضلا عن القطاع الزراعي المثمر آنذاك، اذ كان ذلك قبل اكتشاف النفط التقليدي وتصديره، كما ان العراق قد اشتهر في السابق بعدد كبير جدا من التمور وانواعها المختلفة. اذ ان العراق بزود دولة الكويت بكل ما تحتاجه من متطلبات الحياة، وعلى اساس ذلك شهدت التجارة العامة وتجارة الترانزيت ازدهارا واضحا بين الدولتين الجارتين حتى وصول النظام البائد الى الحكم عام ۱۹۵۸.

تطورت العلاقات الاقتصادية الرسمية بعد حصول دولة الكويت على استقلالها اثناء عقد الاتفاقية المبرمة مع العراق عام ۱۹۶۳، اذ تم توقيع الكثير من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية المبرمة بشأن التعاون التجاري، الاقتصادي، الاداري بين الدولتين في مجالات كثيرة كان من اهمها ربط الكويت بمياه شط العرب، والغاز الطبيعي، الا ان ذلك قد تعرض الى ازمات متعددة تتعلق بالنظام الداخلي للدولة.

وبشكل عام فان العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية منذ استقلال الكويت آنذاك وحتى غزو العراق لها عام ۱۹۹۰ اتسمت بالضعف وتدهور حجم التبادل التجاري بينهما، نتيجة الى طبيعة الانظمة الحاكمة في العراق وما لها من دور غير حاسم في تسوية النزاعات العالقة.



شهدت الجوانب التجارية والاقتصادية والادارية دورا متطورا على كافة الاصعدة الاستثمارية بعد سقوط النظام البائد،، نتيجة الى الموقع الاستراتيجي الجغرافي لدولة الكويت الذي جعلها البوابة الرئيسية لادارة الأعمار في العراق، اذ ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد بالدرجة الاساس على ايرادات النفط التقليدي المصدر الرئيسي للدخل في ظل حرق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي مقارنة مع استثماره الذي يعد ضئيلا. الا ان ذلك يحتاج الى الاستقرار بشكل عام في العراق، من خلال ادارة حكومه ديمقراطية حاسمة لها مبادئ ثابتة في حق الجوار الدائم لما يحقق نتائج ايجابية مشتركة متطلعة لمستقبل زاهر بين الدولتين الجارتين. وبالرغم من ذلك الا ان الحكومة الكويتية مازالت تبحث بكل دقة عن ابواب الهيمنة التامة التي تهدف الى تضيق الخناق على سواحل الموانئ العراقية التي تأخذ موقع استراتيجي في الخليج العربي ولها ارتباط واسع مع العالم .

ومن خلال معدلات النمو السنوية لمدة الدراسة ٢٠٢١-١٩٩٥ قد تبين ان اعلى معدل نمو سنوي لا نتاج النفط هو ٩٨.٤٤٪ عام ١٩٩٨ واعلى معدل نمو سنوي مركب للايرادات النفطية بلغ نحو ٩٥.٦٢٪ عام ١٩٩٦ في حين كان اعلى معدل نمو سنوي لأسعار النفط هو ٥١.٦٧٪ عام ٢٠٠٠، وان اعلى معدل نمو سنوي للغاز الطبيعي المحروق هو ٨٨.٤٠٪ عام ١٩٩٨، واعلى معدل نمو سنوي لإنتاج الغاز الطبيعي هو ٤٤.٨٪ عام ٢٠٠٤، في حين بلغ اعلى معدل نمو سنوي للغاز المستهلك نحو ٣٦.٨٣٪ عام ١٩٩٧، وبلغ اعلى نمو سنوي للغاز المستمر نحو ٣٨.٩٨٪ عام ١٩٩٧، في ظل تذبذب وعدم استقرار انتاج النفط العراقي والكميات المحروقة من الغاز الطبيعي، خلال مدة الدراسة المذكورة وذلك يعود الى اسباب عدة كان من اهمها عدم الاستقرار الامني وتقلب اسعار النفط العالمي، فضلا عن زيادة او نقصان الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي في جنوب العراق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة. وبذلك يصبح الدور الاول والاساس للقطاع النفطي في تلبية الحاجات المتعددة والمتجددة للمجتمع العراقي، في ظل اتمام ميناء الفاو الكبير ذو المردود الايجابي على الاقتصاد العراقي بمواجهته انشاء ميناء مبارك الكويتي الذي يعد انشاء ذو اثر سلبى على صادرات النفط العراقي وايراداته العامة.

الكلمات المفتاحية: ميناء مبارك، ميناء الفاو، الايرادات النفطية، الغاز الطبيعي

المقدمة:

شهدت العلاقات الكويتية العراقية تحسناً واضحاً بعد باستقلال الكويت عام ١٩٦٣، الا ان هذا الاستقلال لم يرافقه تثبيت الحدود بين الدولتين والتي ظلت عالقاً لسنوات عدة. بل تحولت إلى جانب ضغط من قبل العراق الذي ثبت حدوده مع كافة دول الجوار باستثناء الكويت التي ظلت تعاني من عدم الوضوح الاستقرار، اذ ان النظام البائد منذ توليه الحكم كان يتعامل مع ملف الكويت بأسلوبين الأول كان يتعلق بتوثيق العلاقات الادارية والاقتصادية والثقافية بين العراق والكويت من خلال استقلال الكويت وإنها دولة ذات سيادة بينما يختلف الاسلوب الثاني بطريقة التعامل عما كان عليه في الاسلوب المتبع سابقا، اذ انه يخطط بشكل عام



وضمن خطط مستقبلية مبرمجة ودقيقة الهدف منها هو ضم دولة الكويت إلى العراق، وكان ذلك جليا وواضحاً بعد اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، فالكويت حتى الان تدرس وبكل جدى دورها المستقل فى الموانئ الخليجية، من خلال هيمنتها التامة على الموانئ المطلة ذات الاثر البارز على الموانئ العراقية وخاصة ميناء الفاو الكبير، اذ يؤدي ذلك إلى خنق موانئ العراق ومن ثم التأثير المباشر على الاقتصاد العراقي الريعى احادى الجانب الذى يعتمد على الايرادات النفطية لتغطية نفقاته العامة ونسبه عاليه تصل نحو اكثر ٩٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية إنشاء ميناء الفاو الكبير وماله من مردود ايجابى على الاقتصاد العراقي فى ظل استقرار الوضع الادارى والاقتصادى فى منطقة الخليج العربى، خاصة دولة الكويت التى تسعى لإنشاء ميناء مبارك ذو الأثر المباشر السلبى على موانئ العراق وبالتالي تطول الاقتصاد العراقي ومنشاته المتعددة.

مشكلة البحث

زيادة وظهور أهمية انعكاس ميناء مبارك الكويتى وماله من آثار اقتصادية وإدارية كبيرة على الاقتصاد العراقي وخاصة ماله من اثار مباشرة على خنق الموانئ العراقية بالدرجة الأساس.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها تعد ادارة انعكاس ميناء مبارك الكويتى ذو اثر سلبى على الاقتصاد العراقي فى ظل اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير ذو المردود الايجابى على الاقتصاد العراقي).

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ١- الإطار لمفاهيمى المترتب على الانعكاس السالب لميناء مبارك الكويتى على الاقتصاد العراقي، ومفهوم ميناء الفاو الكبير ذو الانعكاس الموجب على الاقتصاد العراقي الاحادى الجانب.
- ٢- أسباب قيام الكويت بإنشاء ميناء مبارك.
- ٣- الآثار المترتبة من جراء إنشاء ميناء مبارك على الاقتصاد العراقي.
- ٤- اكمال ميناء الفاو الكبير ذو المردود الايجابى على الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمى لميناء مبارك الكويتى والفاو الكبير العراقي

ان الازمات المتعثرة لترسيم الحدود بين الدولتين الجارتين ليست هى بالجديد بل هى خلافات سابقة الاوان ومنذ سنين عدة لم تجد الطريق الى الانفراج النهائى، اذ ان الحكومة البريطانية آنذاك كانت ترغب بشييت الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق من اجل حصول الكويت على الاستقلال والانضمام إلى عصبة



الأمم عام ١٩٣٢، اذ بعثت الحكومة العراقية آنذاك برسالة إلى بريطانيا كان محورها الرئيسي يتعلق بالوصف التفصيلي للحدود البرية بين الدولتين الجارتين عام ١٩٣٢^(١)

في عام ١٩٥٨ خلال المباحثات التي دارت بين العراق والأردن فيما يتعلق بتشكيل الاتحاد الهاشمي اقترحت الحكومة العراقية آنذاك على السلطات البريطانية اعطاء الكويت استقلالها كدولة مستقلة يمكنها الدخول في هذا الاتحاد. الا ان الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح وبقيت دولة الكويت محمية للحكومة البريطانية. اذ قررت الحكومة البريطانية عام ١٩٦١ منح استقلال دولة الكويت، الا ان الحكومة العراقية في العام ذاته اعتبرت ان دولة الكويت هي اماره عثمانية تابعه الى البصرة آنذاك والتي يفترض ان تكون اراضي عراقية ولاوجود لدولة الكويت اصلا، اذ تكملت المبادرة البريطانية بالعرقلة وعدم النجاح. فقامت السلطات البريطانية بوضع قواتها في المنطقة العربية الخليجية من اجل الدفاع عن الكويت. وظل العراق معارضا لاستقلال دولة الكويت حتى عام ١٩٦٣، مما ادى ذلك الى قيام دولة العراق الجديد آنذاك إلى حل النزاع بشكل سلمي. وعلى اثر ذلك تم عقد اجتماع كويتي عراقي في بغداد . واسفر الاجتماع عن توقيع محضر مشترك بين الدولتين الجارتين صدر عنهما في اليوم الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ اعتمد من خلاله استقلال سيادة الدولة الكويتية بشكل عام^(٢). ومع ذلك كله الا ان مسألة الحدود بين الكويت والعراق بقيت مخطوطة فقط دون تنفيذ يذكر، في المقابل شهد الترابط الاداري والاقتصادي والاجتماعي تطورا واضحا بين الدولتين الجارين ولم تتفاهم الازمات أي كانت بهذا الوضع السائد حتى عام ١٩٨٩، وخاصة خلال الحرب العراقية-الiranية، إذ قدمت الكويت للعراق الدعم المالي والاقتصادي والإعلامي بشكل واضح وصريح، منذ انطلاق الحرب وحتى نهايتها وتوقفها في ٨/٨/١٩٨٨ وخلال المدة الممتدة لم يتم التطرق الى تثبيت الحدود البرية بين الدولتين على ارض الواقع، وبعد انتهاء حرب العراق مع ايران ظهرت أزمة التطلع الى تثبيت الحقوق العامة بين الدولتين الجارتين نتيجة لأسباب عدة كان أبرزها واهمها^(٣) الاتي:-

- قيام العراق بعقد معاهدات وتسوية لما يتعلق بالحدود البرية مع الأردن والمملكة العربية السعودية كل على حدة، في الوقت ذاته تم تأجيل المداولات وعقد المعاهدات المماثلة لتسوية الحدود البرية مع دولة الكويت إلى شعار آخر، اذ ان هذا الاسلوب المتبع من قبل العراق يعد من الاساليب الضاغطة على دولة الكويت لضمها الى العراق مستقبلا.

- رغبة الحكومة البائدة آنذاك بأسقاط ديون الكويت المترتبة على العراق باعتبارها منح ومساعدات كانت الكويت قد منحتها للعراق اثناء الحرب العراقية الايرانية للدفاع عن استقلال دولة الكويت ووجودها امام جمهورية ايران. في محاولة من العراق للاستفادة من تطفئه هذه الديون .

دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠^(٤)

ادعت الحكومة العراقية البائدة في عام ١٩٩٠ باستيلاء دولة الكويت على حقول نفطية عراقية، مما ادى ذلك قيام السلطات العراقية بغزو الكويت في ٢٠ آب ١٩٩٠، اذ ان هذا الغزو الغير مدروس ادى إلى فرض عقوبات

صارمة على العراق من قبل المجتمع الدولي، في ظل تحالفات دولية مساندة، ومؤيدة لدولة الكويت، اذ ادى ذلك الى وقف إطلاق النار في ٢٨ شباط ١٩٩١ وترسيم الحدود بين الدولتين بالقرار ٨٣٣ عبر تشكيل لجنة دولية بهذا الشأن، إلا إن الحكومة البائدة آنذاك رفضت القرار ثم وافقت عليه رسمياً عام ١٩٩٤، اذ نتج عن تطبيق هذا القرار استقطاع أراضي من ميناء صفوان وأم قصر الحدودية، فضلاً عن تقلص مساحة مياه العراق الإقليمية بشكل واسع. وبعد نهاية الحكومة العراقية البائدة في ٢٠٠٣، دعت الحكومة العراقية الجديدة إلى إعادة الامر بشيئ الاراضي الحدودية مع الدولة الكويتية آنذاك، وقد نم ذلك فعلا مع دولة الكويت في عام ٢٠١٠ في إشارة عدت ترسيما واضحا للأراضي الحدودية المشتركة من قبل الدولة العراقية الجديدة آنذاك التي اقتطعت جزءا من أراضيها^(٥)

التصاميم الرئيسية لميناء الفاو في البصرة^(٦)

تم اعداد الهياكل الاساسية المكونة لبناء ميناء الفاو عام ٢١٠ وكالاتي:
 - اعداد حاويات بأرصفتها بلغت أطوالها نحو ٣٩٠٠٠ متر، ٢٠٠٠ متر، على التوالي، فضلاً عن الاعداد المسبق لتأسيس مخازن متعددة تهدف الى تنظيم الحاويات بشكل عام، بمساحة بلغت نحو مليون م² او اكثر، ٦٠٠ ألف م² على الترتيب.
 - الطاقة الاستيعابية السنوية المخطط لها ضمن التصاميم الرئيسية للميناء اعلاه بلغت نحو ٩٩ مليون طن في السنة.
 - اجمالي التكاليف اللازمة لإنجاز مشروع الفاو الكبير حسب التصاميم الرئيسية بلغت نحو ٤٠٠٠٠٠٠٠٤٠٠ مليون يورو.

استراتيجية الخطة المستقبلية للميناء^(٧)

- من المؤمل ان يحتل هذا الميناء مكانة مرموقة باعتباره سيكون من اضخم موانئ الخليج العربي مستقبلا.
 - ضمن الخطة الاستراتيجية المعدة لإنجاز ميناء الفاو والتي يفترض ان يباشر في هذا الميناء عام ٢٠١٢ الماضي على اساس ٢ مرحلة كل منها تنجز خلال ٢ سنة.
 - من المفيد على اساس ما تم تصميمه بشكل نهائي ان يتم توصيل ميناء الفاو عبر البر بطرق سكك الحديد المؤدية الى تركيا ودول أوروبا، اذ يسمى هذا الطريق باسم القناة اليابسة عوضا عن قناة السويس لما يتميز ذلك بالدقة وسرعة الانجاز، فضلاً عن انخفاض التكاليف المترتبة على ذلك.
 - ان المشروع الخاص بإكمال ميناء الفاو الكبير مازال حلما من الصعب تحقيقه، نتيجة لعدم توفر التخصيصات المالية الكافية لا نجازه في مثل هذه الظروف التي تكون بحاجة ماسة جدا الى الإيرادات المتحصلة من ميناء الفاو كمصدر كبير لإيرادات الدخل في العراق.



و يؤكد متخصصون في الاقتصاد، أن اتمام مشروع ميناء الفاو بشكل كامل وبكل طاقته المقررة، سيدرّ على الموازنة العامة للعراق إيرادات مالية تتساوى نسبياً مع الإيرادات النفطية، فضلاً عن مما يتم توفيره من فرص عمل تؤدي الى خفض نسبة البطالة في العراق، إذ انه سيعد من اضخم الموانئ الخليجية والدولية على مستوى العالم، وبالتالي يؤدي الى تغيير خارطة النقل البحري الدولية، كونه سيقوم بنقل العديد من البضائع من دول قارة آسيا كافة إلى الدول الأوربية عبر ممر العراق وبالعكس. إذ ان مشروع انتهاء العمل بميناء الفاو الكبير سوف يستوعب البواخر الكبيرة التي لا تستطيع الدخول الى موانئ ام قصر او غيرها من الموانئ العراقية، فضلاً عن وجود ارضة للنفط وارصفة للحبوب، كذلك من المؤمل ايضا وجود فنادق وقرية سياحية، وهذا يعنى ان هناك إيرادات كبيرة يوفرها ميناء الفاو، الامر الذي يتطلب انجاز العمل بمشروع ميناء الفاو الكبير.

ويعد ميناء الفاو الكبير منفذ تصدير كبير للمشتقات النفطية كالمواد السائلة كون العراق يستعد الى تطوير الانتاج الوطني من هذه المشتقات الى جانب صادرات النفط التقليدي الخام في ظل الطلب العالمي المتزايد على المشتقات النفطية خاصة وأن هناك طلباً عالمياً متزايداً على المشتقات النفطية. إذ انه عند اكمال مشروع ميناء الفاو الكبير سيؤدي الى تشكيل قناة العراق الجافة الرابط بين تجارة الدول الاسيوية بتجارة دول أوروبا بدون المرور بقناة السويس او مضيق باب المندب، فضلاً عن انخفاض التكاليف بشكل كبير نتيجة لانخفاض اوقات شحن التجارة العابرة، وبالتالي فان مشروع اكمال ميناء الفاو الكبير سيسهل محطة اساسية للتجارة المحلية نتيجة الى زيادة استيعاب الموانئ للبضائع الداخلة اليها، فضلاً عن انخفاض اهمية الممرات الملاحية المشتركة بين العراق والكويت في ظل زيادة كبيرة من خدمات تجارية وخدمات رجال الاعمال والتجارة، فضلاً عن خدمات الفنادق التي تكون ذو اهمية بارزة غير متوفرة سابقاً في الموانئ العراقية

ميناء مبارك الكويتي^(٨)

ميناء مبارك الكبير (انظر الشكل ١ الملاحق) هو ميناء يقع في شرق جزيرة بوبيان* الواقعة بالقرب من مصب نهر شط العرب، شمال غرب منطقة الخليج العربي. ويقع خور عبد الله غرب جزيرة بوبيان وتحد خور الصبية جزيرة بوبيان من الشرق، وتقع وره شمال جزيرة بوبيان. جزيرة بوبيان (انظر الشكل ٢ الملاحق) هي من أكبر جزر دولة الكويت وتحتل المرتبة الثانية بالنسبة لتسلسل جزر منطقة الخليج العربي. إذ ان المساحة الاجمالية لهذه الجزيرة تبلغ نحو ٨٩٠ كم واكثر من ٥٪ من اجمالي مساحة الكويت الكلية وتتصل بالجسر الحديدي الرابط مع اليابسة بنحو ٦٠٪ منها، وحسب الخطة المبرمة لبناء ميناء مبارك الكويتي من المؤمل ان يتم بناء اربعة مراحل مرتبة كالآتي:- المرحلة الأولى تنجز خلال عام ٢٠٢٤ بحاويات تشتمل على أربعة أرصفة تهدف الى استيعاب نحو ١٠٠٠٠٠٠ مليون طن و وثمناً من معظم البضائع المخطط لها ضمن التصميم الاساسي لمشروع بناء الميناء، فضلاً عن ما تم تخطيطه ضمن تصاميم الميناء المستقبلية والتي ستبلغ في حينها نحو ٦٠ رصيف، وبذلك سيعد هذا الميناء من اضخم الموانئ المطلّة على منطقة الخليج. ويتصل



ميناء مبارك في منطقة الحرير والصبيّة عبر البر بطرق سريعة وجسور ثلاثة ممتدة ومرتبطة بهذا الميناء الذي من المؤمل ان يتصل بسكة القطار الخليجية الرابطة الرئيسية في المنطقة، فضلا
* تتصف جزيرة بوبيان بارتفاع درجة الحرارة والرطوبة، فضلا عن درجة الملوحة العالية وبعدها الشاسع عن المصانع المخصصة لإنتاج الطابوق والاسمنت والاسفلت بحيث تصبح الحياة والزراعة فيها مستحيلة تماما، اذ تحتاج الى نحو ١٠ مليار دولار كي تصبح صالحة في المستقبل.
عن الخطط المدروسة مستقبلا لربط هذه السكة عبر العراق، تركيا، ايران. في ظل الاهتمام بالبنى التحتية لمشروع بناء ميناء مبارك الكويتي بحيث يكون جاهز تماما لاستقبال السفن كبيرة الحجم التي سوف ترسى في الارصفة المتعددة والمخصصة لهذا النوع من السفن.
شرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، بعد سنة تماما من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراقي، اذ أنه من المؤمل ان يكون مشروع مبارك الذي اختصت بإنشائه الشركة الكورية هيونداي، من الممكن ان يكون له مستقبل يانع يحقق ما كان يصبوا له الشعب الكويتي من ايجاد المركز التجاري والمالي في ارضية خصبة، وذو شان دولي مرموق

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي^(٩)

اولا: مؤشرات رئيسية استراتيجية

المساحة الكلية: ٤٣٨.٣١٧ ألف كيلو متر مربع

السكان:- بلغ نحو ٢٢.٤٠ مليون نسمة.

- تراجع الناتج القومي الاجمالي من نحو ٥٠٧٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى نحو ٢٦ مليار دولار في عام

٢٠٠٣ ليصل الى نحو ٢.١٦٨ مليار دولار عام ٢٠٢١

- تراجع مستوى دخل الفرد السنوي بشكل عام من ٣٥٠٠ دولار عام ١٩٨٩ إلى ٣٢٠ دولار عام ٢٠٠٣

- مستوى الإنفاق العسكري ارتفع، اذ بلغت نسبته نحو ٣٧١٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٢.

- انخفاض الإنفاق بشكل عام على الصحة والتعليم إلى نحو ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للعام ٢٠٠٢.

- في عام ٢٠٠٣ بلغت معدلات البطالة في العراق نحو ٧٠٪، وهي نسبة عالية جدا.

- تماشيا مع برنامج التنمية البشرية على مستوى العالم تراجع تسلسل العراق من التسلسل ٥٥ في عام ١٩٩٠

إلى التسلسل ١٢٧ في عام ٢٠٠٣.

- بلغت ديون العراق المترتبة عليه نحو ١٢٠ مليار دولار في ظل الخصم المترتب لنادي باريس والبالغ نحو

٩٠٪ في عام ٢٠٠٣^(١٠)

- النفط التقليدي والغاز الطبيعي:

- ثروة النفط التقليدي

يحتل العراق المرتبة الخامسة بالاحتياطي النفطي المؤكد على مستوى العالم، اذ يبلغ الاحتياطي المؤكد من

النفط العراقي بنحو ١٤٣ مليار برميل عام ٢٠١٢، وما يقارب نحو ٣٦٠ مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد عام



٢٠١٢^(١١)، اذ جاءت فنزولا في المرتبة الاولى اكبر دولة باحتياطي نفطي مؤكد بلغ نحو ٨.٣٠٣ مليار برميل ثم السعودية في المرتبة الثانية بواقع ٢.٥٨ مليار برميل تلتها ايران بالمرتبة الثالثة باحتياطي نفطي مؤكد بلغ نحو ٢.٠٨ مليار برميل ثم كندا بالمرتبة الرابعة باحتياطي نفطي مؤكد بلغ نحو ٣.١٧٠ مليار برميل، وجاء العراق بالمرتبة الخامسة باحتياطي نفطي مؤكد بلغ نحو ٢.١٤٥ مليار برميل عام ٢٠٢١، ويمتاز النفط العراقي بوجود جميع حقوقه في اليابسة، اذ ان كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام العراقي تعد منخفضة جداً اذ تتراوح بين (٩٥.٠ - ٩.١) دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة انتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل الى عشرة دولارات، فضلاً عن ان معظم النفط العراقي هو من النوع (خفيف، متوسط، ثقيل)^(١٢) اذ ان صادرات النفط العراقي بلغت نحو اقل من مليون و ٣٥٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٣ المتحصلة من حقول المنتجات الجنوبية في ظل بقاء الحقول الشمالية معلقة الانتاج نظرا لوجود ظروف غير ملائمة للإنتاج، اذ ان الغاز المصاحب يمكن الحصول عليه من المنتجات النفطية . ويمكن الاطلاع على الجدول ١ الذي يمثل اجمالي الانتاج السنوي للنفط وايراداته في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١ وكالاتي :-

جدل ١: اجمالي الانتاج السنوي للنفط وايراداته في العراق للمدة 1995-2021

السنوات	انتاج النفط مليون طن	معدل النمو السنوي	ايرادات النفط مليار دولار	معدل النمو السنوي	اسعار النفط عالميا	معدل النمو السنوي
1995	52.382	----	1.370	----	16.09	----
1996	56.786	8.40	2.680	95.62	18.56	15.35
1997	73.870	30.08	4.590	71.26	18.13	-2.31
1998	107.100	44.98	6.790	47.93	12.16	-32.92
1999	125.700	17.36	12.104	78.26	17.30	42.26
2000	129.400	2.94	18.150	49.95	26.24	51.67
2001	128.600	-0.618	15.685	-13.58	23.12	-11.89
2002	109.500	-14.85	10.400	-33.69	23.32	0.865
2003	76.6	-30.04	8.627	-17.04	26.60	14.06
2004	100.4	31.07	17.751	105.76	34.60	30.07
2005	93.0	-7.37	24.058	35.53	48.33	-16.62
2006	98.6	6.02	31.585	31.28	57.97	19.94
2007	102.70	4.15	38.056	20.48	66.40	14.54
2008	115.40	12.36	63.000	65.54	92.08	38.67
2009	117.50	1.81	43.895	-30.32	60.50	-34.29
2010	118.50	0.85	54.248	23.58	76.79	26.92
2011	128.800	8.69	83.768	54.41	106.17	38.26
2012	144.180	11.94	92.685	10.64	107.96	1.68
2013	150.560	4.42	90.411	-2.45	105.47	-2.30
2014	153.419	1.89	81.740	-9.59	97.07	-7.96
2015	171.743	11.94	48.924	-40.14	51.20	-47.25
2016	206.098	20.00	30.205	-38.26	44.46	-13.16

26.22	56.12	67.46	50.583	1.18	208.543	2017
17.80	66.11	59.79	80.828	-0.58	207.324	2018
-13.49	57.19	3.84	83.939	1.48	210.413	2019
15.78	66.22	3.36	86.765	-0.37	209.624	2020
28.55	85.13	7.90	93.628	33.85	280.583	2021
	6.61		17.64		5.47	معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١

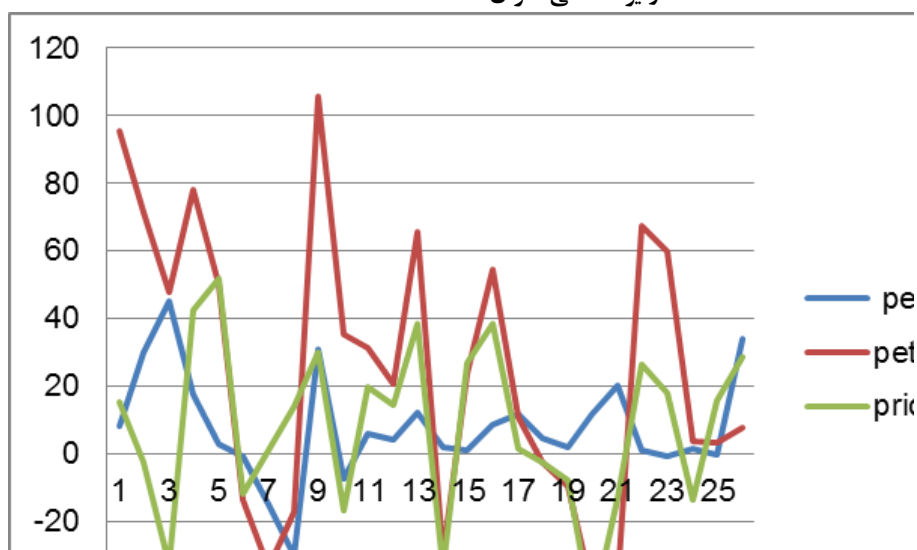
المصدر:- الامانة العامة للدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد للسنوات ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١٠،

٢٠١٦، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢١

يتضح من خلال احتساب معدلات النمو السنوية المركبة للمدة الزمنية المدروسة بالجدول اعلاه بان الايرادات النفطية حصلت على اعلى نمو سنوى مركب، وذلك يعود الى اعتماد العراق بشكل عام على الايرادات النفطية المصدر الرئيسى للدخل، ويمكن ان نلاحظ ذلك بصورة جلية من خلال معدلات النمو السنوية اذ تبين ان اعلى معدل نمو سنوى لا نتاج النفط هو ٤٤٪. ٩٨٪ عام ١٩٩٨ واعلى معدل نمو سنوى مركب للإيرادات النفطية بلغ نحو ٩٥.٦٢٪ عام ١٩٩٦ فى حين كان اعلى معدل نمو سنوى لأسعار النفط هو ٥١.٦٧٪ عام ٢٠٠٠، فضلا عن تذبذب وعدم استقرار انتاج النفط العراقى خلال مدة الدراسة ٢٠٢١-١٩٩٥ وذلك يعود الى اسباب عدة كان من اهمها عدم الاستقرار الامنى وتقلب اسعار النفط العالمى. فى ظل اسعار النفط المتذبذبة هى الاخرى، اذ ان العراق يعتمد اعتمادا كلياً على واردات النفط المصدر الرئيس لتغطيته نفقاته العامة، لذلك يعتبر القطاع النفطى هو القطاع الرائد فى ظل عدم الاستفادة من واردات القطاعات الاخرى غير النفطية، وبذلك يصبح الدور الاول والاساس للقطاع النفطى فى تلبية الحاجات المتعددة والمتجددة للمجتمع العراقى، فى ظل اتمام ميناء الفاو الكبير ذو المردود الايجابى على الاقتصاد العراقى بمواجهة انشاء ميناء مبارك الكويتى الذى يعد انشاء ذو اثر سلبى على صادرات النفط العراقى وايراداته العامة، وقد قدرت دراسة متخصصة بشأن طاقة ميناء الفاو بنحو ٩٩ مليون طن سنوياً، وبحجم تجارى يصل الى نحو ٧٠ مليار دولار وبذلك فان هذا الميناء يعد من الموانئ الضخمة المطلة على الخليج العربى ويحتل المرتبة العاشرة على المستوى الدولى^(١٤). وبذلك يعد ميناء الفاو المصدر الآخر للدخل مقارنة بإيرادات النفط. وهذه الحقيقة التى ييناها فى جدول ١ مثلها الباحث فى الشكل الاتى:-



شكل ١ تطور معدلات النمو السنوية لاسعار النفط واجمالي الانتاج السنوي للنفط وايراداته في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١



المصدر: من بيانات جدول ١ وباستخدام برنامج اكسل

من الشكل اعلاه يتبين سلوك منحنيات معدلات النمو السنوية للنفط والايرادات، فضلا عن اسعار النفط حسب البيانات المنظمة في الجدول المذكور اعلاه. وهذا يؤشر الى ما ذهبنا اليه في توضيح معدلات النمو السنوية في جدول ١

الغاز الطبيعي:

يمتلك العراق احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي بلغت نحو (١٥٨.٣) مليار متر مكعب عام ٢٠١٢ بعد ان كان (١٠٧.٣) مليار متر مكعب عام ١٩٩٠^(١٣) ويوضح جدول ٢ انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي خلال مدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ وكالاتي:-

جدول ١٢ إجمالي الانتاج والاستهلاك السنوي للغاز واستثماره
في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١ (مليون متر مكعب).

النوات	الغاز المنتج	معدل النمو السنوي	الغاز المحروق	معدل النمو السنوي	الاستهلاك الغاز	معدل النمو السنوي	الغاز المستثمر	معدل النمو السنوي
1995	9435	--	6193	--	1376	--	59	--
1997	10328	9.46	8474	36.83	1854	36.83	82	34.73
1998	13125	27.08	9632	13.66	3493	13.66	73	88.40
1999	14564	10.9	10009	3.914	4555	3.914	69	30.40
2000	14543	-0.14	10023	0.139	4520	0.139	69	-0.768
2001	14723	1.23	10451	4.270	4272	4.270	71	-5.486
2002	13758	-6.55	10417	-0.325	3341	-0.325	76	-21.79
2003	9781	-28.9	5542	-46.79	4239	-46.79	57	26.87
2004	14171	44.8	7213	30.15	6958	30.15	51	64.14
2005	13723	-3.16	7083	-1.802	6640	-1.802	52	-4.570
2006	14152	3.12	6979	-1.468	7173	-1.468	49	8.027
2007	14370	1.54	7372	5.631	6998	5.631	51	-2.439
2008	15516	7.97	9275	25.81	6241	25.81	60	-10.81
2009	17520	12.91	10140	9.326	7380	9.326	58	18.25
2010	16887	-3.61	9313	-8.155	7574	-8.155	55	2.628
2011	18692	10.68	8991	-3.457	9701	-3.457	48	28.08
2012	20496	9.65	8520	-5.238	11976	-5.238	42	23.45
2013	21386	4.34	8954	5.093	12432	5.093	42	3.807
2014	22364	4.57	8981	0.301	13383	0.301	40	7.649
2015	24513	9.60	8851	-1.447	15662	-1.447	36	17.02
2016	29326	19.63	11612	31.19	17714	31.19	40	13.10
2017	29870	1.85	13231	13.94	16639	13.94	44	-6.068
2018	29980	0.36	12876	-2.683	16462	-2.683	42	-1.063
2019	30348	1.22	13674	6.197	17917	6.197	46	8.838
2020	30787	1.44	13743	0.504	17673	0.504	48	-1.361
2021	30997	0.68	13978	1.709	17894	1.709	49	1.250
معدل النمو السنوي المركب للمدة 1995-2021	4.68		3.18		10.36		-0.711	

المصدر:- المجموعة الاحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، العراق، اعداد متفرقة للسنوات

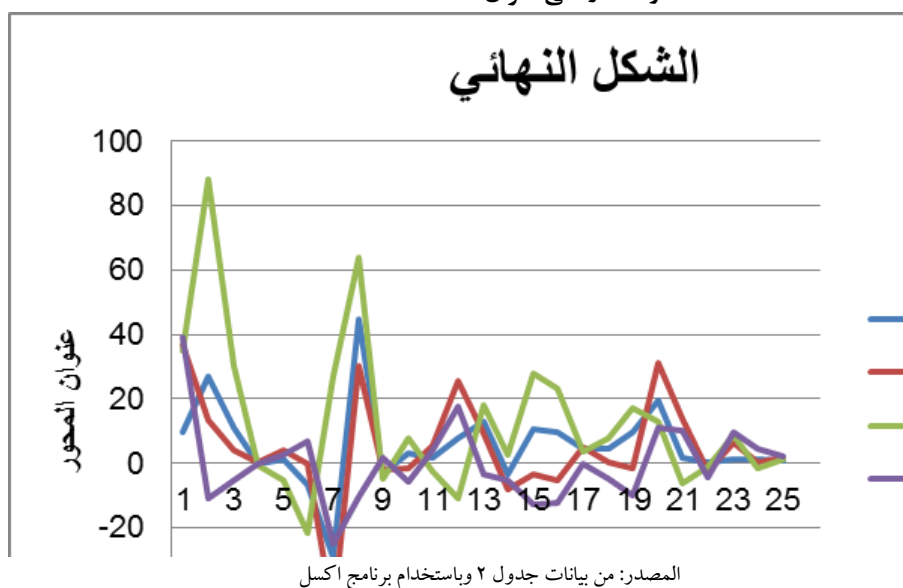
٢٠١٧، ٢٠٢١، ٢٠٢٠، ١٩٩٨

من خلال الجدول اعلاه يبدو بان اعلى معدل نمو سنوي مركب موجب للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١ هو ٣٦.١٠٪ للغاز المحروق في ظل معدل نمو سنوي مركب سالب للغاز المستثمر خلال مدة الدراسة اعلاه، ويمكن ان نلاحظ ذلك بصورة جلية من خلال معدلات النمو السنوية اذ تبين ان اعلى معدل نمو سنوي للغاز الطبيعي المحروق ٨٨.٤٠٪ عام ١٩٩٨، واعلى معدل نمو سنوي لإنتاج الغاز الطبيعي هو ٨.٤٤ عام ٢٠٠٤، في حين بلغ اعلى معدل نمو سنوي للغاز المستهلك نحو ٣٦.٨٣٪ عام ١٩٩٧، وبلغ اعلى نمو سنوي للغاز المستثمر نحو ٣٨.٩٨٪ عام ١٩٩٧، في ظل تذبذب وعدم استقرار الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي، وذلك يعود الى زيادة او نقصان الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي في جنوب العراق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة. وحسب بيانات التقرير السنوي، البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ احتل العراق المرتبة الثانية بحرق الغاز الطبيعي بعد روسيا وللسنة الرابعة على التوالي، وهو في زيادة مستمرة حتى الوقت الحالي، وذلك يعود الى ان هناك تناسب طردي بين زيادة انتاج النفط والارتفاع في حرق الغاز المصاحب، فضلا عن تدمير المنشآت



الاستثمارية للغاز المصاحب جراء الحروب التي شهدتها العراق على مر الزمن، في ظل الاهمال والفساد المستشري في قطاعات الاقتصاد العراقي. وتجدر الاشارة وفقا لبيانات ادارة وزارة النفط بان العراق ما زال يستورد الغاز من ايران لغرض تشغيل محطات الطاقة الكهربائية في عموم العراق^(١٥) الا انه عند اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير الذي يعد من اهم مصادر الإيرادات العامة التي تعوض عن الإيرادات المفقودة اثناء حرق الغاز الطبيعي بكميات كبيرة وبالتالي فان الإيرادات التي يتم الحصول عليها في حال العمل في ميناء الفاو الكبير بشكل نهائي سوف تعد رافدا مهما لتغطية النفقات اللازم دفعها لشراء الغاز الطبيعي من الدول المجاورة لسد النقص الحاصل في الغاز، فضلا عن دوره الاستراتيجي الرائد في الخليج العربي مقابل ميناء مبارك الكويتي المؤدى الى خنق الصادرات العراقية. وهذه الحقيقة التي بينها في جدول ٢ مثلها الباحث في الشكل الاتي:-

شكل ٢ تطور معدلات النمو السنوية لجمالي الانتاج والاستهلاك السنوي للغاز واستثماره في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١



من الشكل السابق اعلاه يوضح سلوك منحنيات معدلات النمو السنوية لإنتاج واستهلاك الغاز، فضلا الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي واستثماره حسب البيانات المنظمة في الجدول المذكور اعلاه. وهذا يؤشر الى ما ذهبنا اليه في توضيح معدلات النمو السنوية في جدول ٢

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية قبل غزو الكويت^(١٦)

اشاد كل من العراق والكويت على تشجيع النشاط الاقتصادي على كافة المستويات الادارية منها والتجارية، فضلاً عن التعاون الاداري بين الجارين

بموجب اتفاق أكتوبر عام ١٩٦٣ الذي اعطى للكويت الاستقلال، ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين الجارتين أبعاد عدة كان من أهمها:-

ـ الأطر القانونية والمؤسسية للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين^(١٧)

ان هذه الاطر تمثل الاتفاقيات المبرمة الخاصة بالتعامل بين الدولتين الجارتين على مختلف الأنشطة ذات النفع العام، من خلال لجان مبرمجة ومخطط لها مسبقاً تتولى مهمة المتابعة والتنفيذ الدقيق لأطر هذه الاتفاقيات، اذ تقوم هذه اللجان بمهمة ربط الكويت بالمياه المتوفرة في شط العرب، فضلاً عن ربط التيار الكهربائي وسكك الحديد اللازمة لذلك، وتزويد دولة الكويت بما تحتاجه من الغاز الطبيعي العراقي . الا ان مثل وجود هذه اللجان المنظمة بشكل كبير لم تجد طريقها الى التنفيذ بل بقيت حبرا على ورق.

ـ التبادل التجاري^(١٨)

اتسم التبادل التجاري بين الدولتين الجارة بالضعف خلال المدة (١٩٨٤-١٩٨٩)

إذ كانت دولة الكويت تستورد الغاز الطبيعي العراقي بنحو ٤٠٪ وبنحو ٢٥٪ مستلزمات المواد الخاصة بالبناء وبنحو ١٥٪ للمواشي من اجمالي ايراداتها العامة المتحصلة، بما في ذلك المواد الغذائية وعلف الحيوان

وتجدر الاشارة الى ان التجارة الدولية بين العراق والكويت حتى غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ يشكل نسبة بلغت نحو ٣-١٪ من إجمالي التجارة الخارجية على مستوى العالم، وهي نسبة قليلة جداً.

ـ القروض والمساعدات المبدولة من دولة الكويت لجمهورية العراق^(١٩)

خلال الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) قامت الكويت بدور فاعل وكبير من خلال ما قدمته من قروض على شكل مساعدات مالية بدون فوائد، اذ بلغ اجمالي هذه القروض نحو ٢.١٣ مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: أوجه العلاقات الاقتصادية المختلفة بين العراق والكويت بعد التحرير^(٢٠)

بعد تحرير العراق من حكم النظام البائد أصبحت العلاقات الاقتصادية والتجارية والادارية مرنة بشكل كبير جداً، اذ ان التفاهم الايجابي بين الدولتين الجارتين كان سائداً وقد اخذ دوراً كبيراً وواضحاً لحل كل المشاكل المتعلقة بشكل سلمي، وخاصة غزو العراق للكويت ١٩٩٠ وما خلف من اثار كثيرة على الاقتصاد الكويتي آنذاك، فضلاً عن الديون المترتبة على العراق ابان الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت في عام ١٩٨٨.

ونتيجة لذلك فقد تحملت الحكومة العراقية الجديدة لخلف النظام البائد مصاعب كثيرة من جراء التعويضات المترتبة للكويت على العراق، فضلاً عن الديون الخارجية المترتبة على العراق والتي قدرت بنحو



٤٥٠ مليار دولار، يضاف الى ذلك المبالغ المترتبة لا عادة اعمار العراق والتي قدرت بمبلغ ٥٦-٥٠ مليار دولار^(٢١)

يتميز العراق بمستقبل اقتصادي مرموق واعد في الاجل الطويل، نظرا لامتلاكه خامس احتياطي نفطي على المستوى الدولي، فضلا عما يتميز به من وجود مياه نهري دجلة والفرات الكافية لتغطية مستلزمات الري في القطاع الزراعي، في ظل امتلاكه للقوة البشرية ذو الخبرة العالية والقادرة على معرفة انماط الزراعة باختلاف انواعها وطرق جني اثمارها بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع بشكل عام، لو تم احتوائها بشكل دقيق وفي ظل بيئة اقتصادية مستقرة.

رابعا: التزامات العراق المالية بعد التحرير^(٢٢)

بعد تحرير العراق من نظام الحكم البائد اتضحت له الالتزامات الآتية:

ـ المستحقات المترتبة على العراق

قدّرت دراسة متخصصة ما على الحكومة العراقية الجديدة من مستحقات فعليه نحو ١٧٧ ٦٠٠ للكويت، اذ بلغت حصة القطاع الخاص نحو ١٧.٢ مليار دولار أمريكي، فضلا عن القيمة المقدرة للقطاع العام والتي بلغت نحو ١٤٢ ٨٠٠ مليار دولار، اذ استلمت دولة الكويت نحو ٩ ٣٠٠ مليار دولار بعد اقرار الامم المتحدة لها بمبلغ قدره ٣٧ ٢٠٠ مليار دولار، اذ تضمنت حصة القطاع الخاص نحو ٦ ٥٠٠ مليار دولار، وبلغت حصة القطاع العام نحو ٢ ٨٠٠ مليار دولار، وما تبقى من المبلغ المذكور هي ديون مستحقة السداد.

ـ الديون^(٢٣)

تقدر جملة الالتزامات الخارجية على العراق بعد سقوط النظام البائد بنحو ٤٥٠ مليار دولار، موزعة كالتالي:

ـ مستحقات تعويضات حرب الخليج الثانية والاولى كانت قد بلغت نحو ٣٢٠ مليار دولار.

ـ ١٣٠ مليار دولار الديون الخارجية على العراق، فضلا عن الفوائد المترتبة عليها والبالغة نحو ٤٧ مليار دولار.

خامسا: الدور الكويتي المتوقع في إعادة أعمار العراق

اغلب خبراء منطقة الخليج العربي يشعر بوجود فرص حقيقية لشركات الخليج العربي المتعددة وخاصة شركات الكويت المساهمة في عملية أعمار العراق، اذ ان ادارة الولايات المتحدة الامريكية قد اوضحت بان فرص الاستثمار ستكون متوفرة لجميع المقاولين المساهمين في عملية إعادة الاعمار.

وفي هذا السياق سيجعل الشركات الكويتية منافسة بقوة اكثر من غيرها من الشركات الاخرى . اذ توقع مستثمرون من دول الخليج العربي بان عملية إعادة أعمار العراق ستولد اعمالا مختلفة لشركات منطقة الخليج العربي تم تقديرها بنحو مليارات الدولارات من اجل تغطية الاحتياجات الخاصة بمرحلة إعادة الاعمار في العراق. اذ ان الحظ الاوفر سيكون من نصيب الشركات الأمريكية و البريطانية للاستحواذ على معظم الاعمال المخطط لها في العراق، اذ ان وقعت مجموعة بكتيل الأمريكية الاستثمارية الرائدة المتخصصة في مجال البناء بشكل عام عقدا بلغت قيمته نحو ٦٨٠ مليون دولار لا عادة اعمار المشاريع المخطط لها في العراق . وبالرغم مما سبق ذكره الا ان اهمية الشركات الكويتية سيكون بارزا وكبيرا في إعادة أعمار العراق نظرا لحاجة السوق

العراقي إلى السلع المختلفة والأجهزة الرئيسية الضرورية، فضلا عن التقنية المطلوبة في عمل إعادة الاعمار، إذ ان ذلك سيكون متوفرا في اسواق دول الخليج العربي التي تمتلك مخزون كبير في مختلف القطاعات التجارية، فضلا عن الاسواق الكويتية القادرة على تلبية ما تحتاجه عملية إعادة اعما العراق في ضوء النقاط الاتية^(٢٤)

– أن مرحلة الاستقرار في العراق بعد سقوط الحكومة العراقية البائدة ستحمل في طياتها علاقات اقتصادية مرنة بين الدولتين الجارتين، وبالتالي عودة العلاقات الاقتصادية السابقة الى ما كانت عليه بين السوقين الكويتي والعراقي قبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

– أن خبرة وحيوية القطاع الخاص الكويتي الذي وقع عقودا مختلفة تتعلق بعملية إعادة الاعمار والاستثمار، سيجعل الشركات الكويتية هي الافضل في إعادة أعمار العراق.

بعد أن استعرضنا العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الكويت والعراق، فضلا عن الالتزامات المالية بينهما، يمكن إدراج أهم أسباب تشييد الكويت لميناء مبارك وكالائي^(٢٥)

– إن مشروع انعكاسات ميناء مبارك الكويتي سيؤدي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والتجارية لإدارة الكويت وعامل ضغط على الملاحه التجارية الاستراتيجية في العراق

– الموقع الاستراتيجي الجغرافي للكويت يؤهلها الى بناء علاقات اقتصادية تجارية دائمة مع دول الجوار، لاعتبارات عدة كان من اهمها: –

١. زيادة العمالة الوافدة الى الكويت، فضلا عن ارتفاع أعداد البدون والتي تشكل تهديدا واضحا من الناحية الديموغرافية والاستراتيجية لموقع الكويت في منطقة الخليج العربي.

٢. المذاهب المستوطنة على اختلاف انواعها في منطقة الخليج العربي بما فيها دولة الكويت لها اثر كبير وواضح على الوضع الحالي للمنطقة.

٣. لا يستطيع المواطن الكويتي الاستهلاكى تحمل الأزمات الاقتصادية المتوقعة، نظرا لتمتعه بمستوى كبير من الاستقرار والرفاهية.

٤. عدم استقرار الوضع الراهن بالعراق وخلخلته وعدم نجاح الحكومة العراقية الجديدة الممثلة بنسبة عالية من الطابع الشيعي المؤثر بشكل مباشر على منطقة الخليج العربي، وخاصة الدولة الجارة الكويت.

٥. موقع العراق الجغرافي الديموغرافي والتخطيط المستقبلي المرتب يجعله قادرا على متابعة بناء ميناء مبارك وربطه بالقناة الجافة، إذ ان ذلك يعد من المؤشرات الجاذبة في منطقة الخليج، فضلا عن ما تحمله من تنمية واعدة للاقتصاد العراقي.

٦. ان التحسن الواضح في زيادة الإيرادات المتحصلة من الموانئ العراقية، جذب الكويت للتخطيط بإقامة ميناء مبارك ذو الاثر الايجابي على الاقتصاد الكويتي المواجه لميناء الفاو ذو الاثر الايجابي الواضح على تحسن مستوى الاقتصاد العراقي مستقبلا، فضلا عن عرقلة مستوى الملاحه في موانئ العراق الاخرى^(٢٦)



المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والادارية لميناء مبارك وميناء الفاو على الاقتصاد العراقي

كان يطلق على الخليج العربي خليج البصرة حتى عام ١٩١٦، إذ إن حدود العراق البحرية تقلصت الى ٥٧ كيلو متر فقط نتيجة للتنازلات السخية للحكومات المتعاقبة على حكم العراق . إذ ان العراق سعى الى انشاء ميناء كبير في الخليج العربي يهدف الى اعادة النشاط التجاري له وينمي الحركة الملاحية مع كل دول العالم، إلا إن هذا الطريق الذي سعى اليه العراق منذ عام ٢٠٠٤ لم يصل إلى التطبيق نتيجة إلى الجهد الكبير المبذول من قبل حكومات دول الخليج العربي التي عملت وبكل جدية من افشال اقامته مشروع الفاو الكبير وعدم ظهوره الى أرض الواقع، لما له من تأثير كبير وواضح على حركة الملاحة والتجارة العالمية عند ربطه بالقناة الجافة مع دول أوروبا مروراً بتركيا. الا ان وجود ميناء مبارك الكويتي على راس الممر الرئيسي المائي لميناء الفاو الكبير يشكل التحدي الأكبر والمؤثر على الاقتصاد العراقي الريعي، إذ سيتعرض اقتصاد العراق الى الكثير من الاختناقات في ظل حالة الصراع المستمر. ومن أهم هذه الآثار المترتبة عند اكمال ميناء مبارك الكويتي الآتي^(٢٧)

– من الناحية الاقتصادية دولة الكويت ليست لها رغبة بتحويل أكبر ما تملكه من جزر إلى ميناء، نتيجة لاتساع موانئها التجارية المطلّة على الخليج، إذ كان من أهمها شهرة هي ميناء الشويخ، ميناء الشعبة، ميناء الجليعة، ميناء الأحمدى، وتنتج سواحلها في العمق الكويتي بمسافة تقدر نحو ٥٠٠ كم، وبالرغم من ذلك إلا انها اتخذت قراراً بتنفيذ مشروع ميناء مبارك، إذ ان مبارك الكويتي المخطط اعداده واقامته في بوبيان الجزيرة الكويتية الخالية من السكان يبعد بمسافة تقدر نحو ١ كم عن مشروع ميناء الفاو العراقي بهدف إفشال مشروع ميناء الفاو الكبير وإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، فضلاً عن فقدان العراق موقعه الاستراتيجي المطل على الخليج العربي وارتباطه بالعالم الخارجي، إذ إن اقامة الكويت لميناء مبارك سوف يؤدي الى قطع الممر الملاحي الاوحد الواصل الى ميناء أم قصر وخور الزبير.

– ان اقامة ميناء مبارك الكويتي ادى الى ظهور تعكر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين الجارتين، مما يندرج بوجود بوادر ازمة على أثر التصريحات الكثيرة المتداولة بين الطرفين، إذ ان تصريحات المختصين بالشؤون الاقتصادية والادارية والملاحية تنذر بوجود اثار وخيمة قد يحملها اكمال متطلبات ميناء مبارك على المستقبل الواعد لموانئ العراق الاستراتيجية و الاقتصاد العراقي احادي الجانب الاقتصاد الريعي بشكل عام، إذ يعد انعكاس ميناء مبارك مشروع استفزاز واضح وبامتياز تام بعد عام من التخطيط المبرمج لبناء مشروع ميناء الفاو العراقي والذي سيدر إيرادات مقارنة لإيرادات النفط.

– ان ظهور ميناء مبارك الى ارض الواقع سوف يجعل الموانئ التجارية العراقية مغلقة أمام الحركة العامة للنقل البحري، إذ أن الكويت قامت ببناء السدود الكونكريتية الخرسانية بشكل مغلق غير مفتوح وهذا العمل مخالف لأنظمة حركة الملاحة الدولية.

– على اعتبار ان المسطحات المائية العميقة التي تشكل نسبة نحو ٩٠٪ من الحدود الادارية المتعارف عليها في الكويت سيسمح بدخول البواخر بشكل سليم الى خور عبد الله (انظر الشكل ٣ الملاحق)، وحسب الدراسات الاولى التي اوضحت بان ميناء البصرة سوف يفقد قيمته الاقتصادية بنسبة قدرت نحو ٦٠٪.

– هناك دول إقليمية عدة خططت بشكل دقيق من إعاقة الخطّة المبرمة لا قامه ميناء الفاو المطل على الخليج العربي، وتسعى بكل جدية لعدم اكمال متطلبات مشروع ميناء الفاو، نظرا لما له من تأثير واضح حسب وجهة نظرها على مصالحها التجارية العامة عند إكمال منظومة الربط السككي القناة الجافة باتجاه دول أوروبا، إذ انه من المتوقع أن يكون وجود هذا الميناء عامل رابط لنقل البضائع عبر دول العالم مستقبلا وخاصة دول أوروبا موروا بدول قارة اسيا.

– إن انعكاس ميناء مبارك سيجعل الساحل الكويتي يمتد الى نحو ٥٠٠ كم، في حين ان الساحل العراقي سينحصر بنحو ٥٠ كم (انظر الشكل ٤ الملاحق)، إذ إن اقامة هذا المشروع بشكل نهائي سوف يولد متاعب كثيرة للملاحة البحرية العراقية من حيث السفن الراسية في موانئ العراق.

– ان اقامة ميناء مبارك في المكان المخطط له من قبل الحكومة الكويتية بالقرب من السواحل العراقية يعد امرا مخالفا للقرار الدولي الصادر من مجلس الأمن الدولي المرقم ٨٣٣، إذ أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، وأن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وبالتالي سوف يؤثر وبشكل مباشر على الملاحة البحرية والموانئ العراقية على حد سواء، فضلا عن ان اقامة ميناء مبارك يفقد القيمة الحقيقية لمشروع ميناء الفاو ويؤدي الى تدهور الملاحة البحرية في موانئ العراق في المقابل تكون الملاحة البحرية لدولة الكويت مزدهرة اقتصاديا وتجاريا وحيويا بشكل تام. إن اقامة ميناء مبارك الكويتي الجديد سيحول موانئ البصرة إلى دمار شامل، إذ ان جميع المحافظات الجنوبية ستتحول إلى محافظات فقيرة بصفة تامة نتيجة لتمرکز ميناء مبارك واثرة الذي سيكون واضحا على الملاحة البحرية العراقية والذي يؤدي بدوره الى امتداد ميناء ام قصر بممر يبلغ نحو ١٠٠٠ متر فقط، فضلا عن عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يخلقها مشروع ميناء الفاو الكبير ومالها من مردود ايجابي على تخفيض نسبة البطالة في العراق. ومن المعروف حسب الخطط المستقبلية الموضوعة لإنتاج النفط التقليدي في العراق المصدر الرئيسي للدخل لتغطية النفقات العامة، التي تنص على ان انتاج النفط سيكون بحدود نحو ١٠ مليون برميل يوميا، ل ١٠ اعوام مستقبلا، في ظل الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب من جراء استحداث ميناء مبارك ذو الاثر السلبي الواضح على الموانئ العراقية. إذ إن اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير سوف يعزز القوة الاقتصادية للعراق بنسبة بلغت نحو ٤٥٪ من القوة الاقتصادية الاجمالية لموانئ العراق بشكل عام في الزمن الحاضر، والعكس سيكون صحيحا عند عدم اكمال الميناء الذي سيسبب خسارة واضحة لمصادر الإيرادات الاجمالية المتحصلة في مقابل تشييد ميناء مبارك الكبير الذي تتمسك به الحكومة الكويتية^(٢٨)



الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. من خلال معدلات النمو السنوية لمدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ قد تبين ان اعلى معدل نمو سنوى لا نتاج النفط هو ٩٨.٤٤ عام ١٩٩٨ واعلى معدل نمو سنوى مركب للايرادات النفطية بلغ نحو ٩٥.٦٢ عام ١٩٩٦ فى حين كان اعلى معدل نمو سنوى لأسعار النفط هو ٦٧.٥١ عام ٢٠٠٠،
٢. من خلال معدلات النمو السنوية لمدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ قد تبين اعلى معدل نمو سنوى للغاز الطبيعى المحروق هو ٨٨.٤٠ عام ١٩٩٨، واعلى معدل نمو سنوى لإنتاج الغاز الطبيعى هو ٨.٤٤ عام ٢٠٠٤، فى حين بلغ اعلى معدل نمو سنوى للغاز المستهلك نحو ٨٣.٣٦ عام ١٩٩٧، وبلغ اعلى نمو سنوى للغاز المستمر نحو ٩٨.٣٨ عام ١٩٩٧،
٣. تذبذب وعدم استقرار انتاج النفط العراقي والكميات المحروقة من الغاز الطبيعى، خلال مدة الدراسة المذكورة وذلك يعود الى اسباب عدة كان من اهمها عدم الاستقرار الامنى وتقلب اسعار النفط العالمى، فضلا عن زيادة او نقصان الكميات المحروقة من الغاز الطبيعى فى جنوب العراق فى ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة.
٤. الدور الاول والاساس للقطاع النفطى فى تلبية الحاجات المتعددة والمتجددة للمجتمع العراقي، فى ظل اتمام ميناء الفاو الكبير ذو المردود الايجابى على الاقتصاد العراقي بمواجهته انشاء ميناء مبارك الكويتى الذى يعد انشاء ذو اثر سلبى على صادرات النفط العراقي وايراداته العامة.
٥. اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير سوف يعزز القوة الاقتصادية للعراق بنسبة بلغت نحو ٤٥٪ من القوة الاقتصادية الاجمالية لموانئ العراق، فضلا عن ربطه بالقناة الجافة امتدادا الى دول أوروبا.
٦. إن انعكاس ميناء مبارك سيجعل الساحل الكويتى يمتد الى نحو ٥٠٠ كم، فى حين ان الساحل العراقى سينحصر بنحو ٥٠ كم، إذ إن اقامة هذا المشروع بشكل نهائى سوف يولد متاعب كثيرة للملاحة البحرية العراقية من حيث السفن الراسية فى موانئ العراق.

ثانياً: التوصيات

١. بناء علاقات اقتصادية تجارية متينة مع دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، الصين باعتبارها الدول المستفيدة من صادرات النفط التقليدى العراقى.
٢. جلب شركات استثمارية من دول أجنبية لها دور فعال ومؤثر فى منطقة الخليج، تقوم بمهمة تشييد وبناء ميناء الفاو الكبير
٣. السرعة والدقة بإنجاز ميناء الفاو الكبير قبل أن يتم انجاز ميناء مبارك الكويتى، اذ يعد ذلك خطوة هامة جدا لكسب الوقت لصالح الاقتصاد العراقى احادى الجانب

الملاحق:

الشكل (١) الموقع الاستراتيجي لميناء مبارك الكويتي



مؤسسة الموانئ الكويتية Kuwait Ports Authority

الشكل (٢) يوضح اتجاه السفن إلى ميناء أم قصر قبل إنشاء ميناء مبارك الكويتي



مؤسسة الموانئ الكويتية Kuwait Ports Authority



الشكل (٣) يوضح كيفية منع السفن من الذهاب إلى ميناء أم قصر
بعد أن يتم إنشاء ميناء مبارك الكبير



Kuwait Ports Authority مؤسسة الموانئ الكويتية



الشكل (٤): عرض يوضح المنفذ البحري الرئيسي للعراق المتنافس عليه من قبل الكويت الآن



مؤسسة الموانئ الكويتية Kuwait Ports Authority



الهوامش حسب ورودها في البحث

١. احمد محمد الرشيدى، التسوية السلمية لنزاعات الحدود والمنازعات الاقليمية فى العلاقات الدولية المعاصرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٢٤-٢٦
٢. اسماء عزرى، النزاعات الحدودية فى منطقة الخليج العربى، النزاع العراقى الكويتى للمدة ١٩٧٩-١٩٩١ نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٣٢
٣. قاسم محمد الجنابى، ربا صاحب عبد. اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد ١٢، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٣.
٤. ميثاق خير الله جلود، مستقبل العلاقات السياسية العراقية، الخليجية، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات السياسية والإقليمية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٢١، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٣٣٩-٣٤١
٥. عدنان احمد سلوم. الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية، الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣. المركز العلمى العراقى، الطبعة الاولى، ٢٠١١، ص ٤٣-٤٥.
٦. ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتى واثره على الاقتصاد العراقى، مجلة اوراق دولية، العدد ٢٠٢، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢.
٧. سعدون شلال ظاهر. فارس هادى عبيد العبودى. مشكلات العراق على حدوده البحرية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٢، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٥
٨. عدى على الاسدى (دكتور)، ميناء مبارك الكويتى وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المتاح على شبكة الانترنت الدولية
[https://business.uobabylon.edu.iq/filesshare/articles/2003%20%d9%85%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%a1%20%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%83\[1\].pdf](https://business.uobabylon.edu.iq/filesshare/articles/2003%20%d9%85%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%a1%20%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%83[1].pdf)
٩. الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق، ٢٠٢٠
١٠. الجهاز المركزى للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، العراق، ٢٠٢١
١١. قاسم شاكر الفلاحى (دكتور)، خالد جواد سلمان، التحليل الجيوستراتيجى لمكانة الحقول النفطية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل العدد ٧، ٢٠١٢، ص ٢٧٤-٢٧٦
13. Energy Information Administration «International Energy Statistics crude
١٣. تغريد داود سلمان داود، أثر الايرادات النفطية فى تنمية الاقتصاد العراقى، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٤، المجلد ٢٤، ٢٠١٦، ص ١٠٣٧-١٠٣٨.
١٤. فرحان محيسن الفرطوسى (دكتور)، الشركة العامة للموانئ العراق، ٢٠٢١
١٥. التقرير السنوى، البنك الدولى، ٢٠٢٠.



١٦. أحمد الرشيدى (دكتور)، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة الكويت وتطوير مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، دار سعاد الصباح للنشر، ١٩٩٣، ص ٢٠٨
١٧. غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية الإحصاءات، التجارة الخارجية لدولة الكويت، قيمة الصادرات لا تتضمن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته، عام ٢٠١٠
١٨. الإدارة العامة للجمارك، مكتب التدقيق العام والإحصاء والحفظ. الكويت، عام ٢٠١٠.
١٩. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات، أيلول، ٢٠٠٤، ص ١٦
٢٠. ماجد الديحاني، ابراهيم دشتي، العلاقات الكويتية العراقية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دراسات وبحوث، نشرة ميدل إيست ايكونوميك، العدد ٢٧، الكويت، عام ٢٠٠٣، ص ١٢
٢١. وليد بيطار، القانون الدولي العام، المؤسسة الجامعية للدراسة والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨.
٢٢. سهيل حسين الفتلاوى، القانون الدولي للبحار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٩
٢٣. سرحان غلام سرحان، العلاقات العراقية، الكويتية واشكالية الفصل السابع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٣
٢٤. كريم، كاظم كريم، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة، كلية القانون، ٢٠١٢، ص ٥٢
٢٥. عمر سالم محمد (دكتور)، حملة إعادة الأعمار في العراق الايجابيات والسلبيات، ندوة الإصلاح الاقتصادي في العراق، بغداد، ٢٠٠٤.
٢٦. جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية، الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مركز جامعة الكوفة، مجلة الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧، ص ٣٢
٢٧. ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتي واثره على الاقتصاد العراقي، مجلة اوراق دولية، العدد ٢٠٢، جامعة بغداد، بغداد ٢٠١٥، ص ٢١
٢٨. على شاكر السلطاني، ميناء مبارك يسبب سرقة غاز حقل السيبة واهداف دولية، ندوة علمية، جامعة بابل، ٢٠١١.